

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بـ دائرة المالية - حكومة دبي

افتتاح المرحلة الأولى من مطار "دبي ورلد سنترال - آل مكتوم الدولي"

افتتحت مؤسسة مطارات دبي رسمياً ظهر أمس، المرحلة الأولى من مطار "دبي ورلد سنترال - آل مكتوم الدولي" المخصصة للشحن، أمام صناعة الشحن الدولية. وتسلم الشيخ احمد بن سعيد آل مكتوم في مكتبه بالمؤسسة صباح اليوم شهادة الترخيص الرسمية إيدانا ببدء تشغيل المطار من قبل سعادة سيف محمد السويدي مدير عام الهيئة العامة للطيران المدني. ومع افتتاح المرحلة الأولى من المطار الجديد، دخلت دبي قائمة المدن التي تمتلك مطارين لخدمة تطلعاتها ودورها الاقتصادي على مستوى المنطقة والعالم والمضي قدماً بتوجهاتها للارتقاء الدائم بنوعية الخدمات التي توفرها لعملائها ومنحهم خيارات متعددة تلبي مختلف احتياجاتهم. وبدأت ثلاث شركات طيران متخصصة بالشحن من إجمالي 15 شركة، عملياتها عبر مطار "دبي ورلد سنترال - آل مكتوم الدولي" وأشار "بول غريفيث" الرئيس التنفيذي لمؤسسة مطارات دبي إلى انه جزء من مشروع ضخم سيلبي احتياج دبي لمطارين دوليين. وأضاف غريفيث: "تصل الطاقة الاستيعابية لمطار دبي الدولي في الوقت الراهن إلى 2.5 مليون طن شحن سنوياً ومع إضافة طاقة المرحلة الأولى من مطار دبي ورلد سنترال - آل مكتوم البالغة 250 ألف طن سنوياً سوف ترتفع قدرة المطارين إلى نحو 2.8 مليون طن سنوياً". وقال: "إذا ما نظرنا إلى حجم الشحن الذي نستهدفه عبر المطارين والبالغ 3 ملايين طن في العام 2015 ندرك جيداً الانجاز الذي قمنا به اليوم لمواكبة احتياجات اقتصاد دبي المتنامي".

تعليق

سادت بعض الظروف التي صبغت في مجملها لمصلحة الشركات الخليجية وأعطتها أفضلية كبيرة على منافسيها الأقدم والأكبر ما مكناها من التوسع في الوقت الذي تتراجع فيه الشركات الأخرى وتحقيق الأرباح في الوقت الذي تعاني فيه الشركات الأخرى من خسائر كبيرة اضطرت بعضها إلى تقليص عملياتها وتسريح الكثير من العمالة، ويمكن تلخيص هذه الظروف في الآتي:- 1- الموقع الجغرافي الذي يتوسط العالم وجعل هذه المنطقة همزة وصل بين الغرب والشرق، ما أعطى الشركات العاملة في المنطقة أفضلية على الشركات الآسيوية والأوروبية، 2- الدعم الحكومي الذي أخذ صور متعددة كان أهمها الضمانات الحكومية المباشرة أو غير المباشرة ما ضمن لها تمويل رخيص لعملياتها وهذا يمثل ميزة كبيرة في قطاع النقل الجوي الذي يعتبر من القطاعات المعتمدة والمكثفة لرأس المال، وكذلك البنى التحتية المتطورة والتسهيلات التي تتمتع بها في المطارات التي تعمل منها، حيث استثمرت حكومة دبي مليارات الدولارات في مطار دبي ليصبح من أكبر المطارات العالمية وأكثرها تطوراً. 3- استفادت شركات الطيران الخليجية -خصوصاً في الإمارات- من الطفرة العقارية الأخيرة والتي تضاعف بسببها سكان الدولة إلى ثلاثة أضعاف ليصل إلى سبعة ملايين نسمة - في الإمارات مثلاً - في أقل من خمس سنوات، والذي شكل الوافدين أكثر من 85 بالمائة، يسافر أغلبهم في إجازات إلى بلدانهم الأصلية مرتين سنوياً على الأقل ما أضاف 12 إلى 14 مليون مسافر إلى أعداد المسافرين من وإلى الدولة. 4- عدم وجود نقابات للعاملين في قطاع النقل الجوي في المنطقة ما قلل تكاليف التشغيل بدرجة كبيرة وأعطى شركات المنطقة مرونة كبيرة في سياسة التوظيف، إضافة إلى قربها من شبه القارة الهندية التي شكلت مصدراً للعمالة شبه الماهرة الرخيصة. 5- كون سوق النقل الجوي في المنطقة سوقاً ناشئة ما يعني أن جانب الطلب لا يزال يتفوق على جانب العرض وأن السوق تستطيع أن تستوعب المزيد من الشركات وهو ما ضمن عائدات قوية للشركات العاملة بسبب تراجع المنافسة الحقيقية، والتي بدأت تتحسن بدخول شركات جديدة وإعادة هيكلة وتخصيص الشركات الحكومية القائمة. 6- الحركة الاقتصادية النشطة بفضل الإنفاق الحكومي وعوائد النفط، ما أدى إلى تزايد الطلب على الكثير من السلع والخدمات، والتي من ضمنها خدمات النقل الجوي، في حين ظل العرض محدوداً بسبب صغر حجم، وقلّة عدد الشركات العاملة في المنطقة، ما أدى إلى ازدياد أرباح هذه الشركات، خصوصاً الشركات التي تتمتع بدرجة من الكفاءة والتنافسية مثل شركة «طيران الإمارات». 7- السياسات الحكومية التي بدأت تتوجه نحو تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل بعيداً عن قطاع الطاقة، والتي كانت من ضمنها تفعيل وتنشيط قطاع السياحة عن طريق تسهيل إجراءات الهجرة والاستثمار في البنية التحتية السياحية من فنادق ومنجعات، ومراكز تسوق وجذب سياحي، وكذلك التركيز على ما يسمى بـ سياحة المؤتمرات والمعارض وهو ما استفادت منه بالدرجة الأولى شركات الطيران والنقل الجوي، خصوصاً في دولة الإمارات.

المصدر: الأسواق نت

لدولية



تخفيض توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.7 في المئة
صفحة 02 ◀

صندوق النقد يضع 10 وصايا لخفض العجز في الميزانيات
صفحة 02 ◀

الاقليمية



قطر ترصد 100 مليار دولار لتأهيل بنيتها التحتية لاستضافة مونديال 2022
صفحة 03 ◀

السعودية بادرت قبل الأزمة المالية بسداد الكثير من الديون 2010
صفحة 04 ◀

الوطنية



تخفيض مدة التوقف عن السداد إلى 90 يوماً واحتساب الاحتياطي العام بـ 1.25% من الأصول
صفحة 05 ◀

دبي انترناشيونال كابيتال ترفض بيع أصولها الأوروبية
صفحة 06 ◀

المقال الأسبوعي : الإنتاجية
صفحة 07 ◀



28 يونيو 2010

أوباما يدعو الكونغرس لقبول ضريبة بقيمة 90 مليار دولار على البنوك

حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما الكونغرس على قبول مقترحه لضريبة مدتها عشر سنوات على البنوك بقيمة 90 مليار دولار باعتبارها الخطوة التالية على طريق الإصلاح، وذلك بعدما خرج منتصرا في مشروع إصلاح كاسح للتشريعات المالية. ويريد أوباما فرض ضريبة نسبتها 0.15% على التزامات كبرى المؤسسات المالية الأمريكية بغية استرداد تكاليف الإنقاذ المالي الذي موله دافعو الضرائب. وقال أوباما في خطابه الأسبوعي "نحتاج إلى فرض رسوم على البنوك التي كانت أكبر المستفيدين من مساعدة دافع الضرائب في ذروة الأزمة المالية التي مررنا بها حتى نستطيع استرداد كل سنت من أموال دافع الضرائب". كما استغل أوباما الموجود في كندا لحضور اجتماعات مع زعماء أكبر اقتصاديات العالم خطابه للترحيب باتفاق توصل إليه مفاوضو الكونغرس بشأن تعديل تاريخي للوائح المالية الأمريكية. ويأمل أوباما في الدفع بالتعديلات كنموذج يحتذى به للدول الأخرى خلال قمة مجموعة العشرين في تورونتو.

المصدر: رويترز

تخفيض توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.7 في المئة

تباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي مقارنة بتقديرات سابقة في الربع الأول للعام مع خفض تقديرات انفاق المستهلكين والشركات، فقد حقق الاقتصاد الأمريكي نموا أقل من المتوقع في الربع الأول من العام بمعدل سنوي 2.7 في المئة. وكانت وزارة التجارة الأمريكية قدرت من قبل نمو الاقتصاد في الأشهر الثلاثة الأولى من 2010 بنسبة 3 في المئة، مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2009. وتلك النسبة مخيبة للامال، إذ أن هذا هو الربع الثالث من النمو بعد فترة انكماش للاقتصاد كما أن معدلات النمو في مراحل التعافي السابقة كانت أسرع. ولم تتأثر الأسواق كثيرا بالأرقام المتعلقة بالنمو في الاقتصاد الأمريكي ولم يتغير سعر الدولار كثيرا وفتحت أسواق وول ستريت على ارتفاع في مؤشرات الأسهم. كذلك تمت مراجعة معدلات الاستثمار وإنفاق المستهلكين بالخفض أيضا، وهما مكونان رئيسيان للنتائج المحلي الإجمالي.

المصدر: BBC Arabic

صندوق النقد يضع 10 وصايا لخفض العجز في الميزانيات

أعلن صندوق النقد الدولي عن "10 وصايا" يفترض ان توجه سياسات خفض عجز حكومات الدول المتطورة. وكتب اوليفيه بلانشار كبير اقتصاديي الصندوق وكارلو كوتاريلي مدير إدارة الميزانيات على مدونة هذه المؤسسة المالية الدولية ان "الاقتصادات المتقدمة تواجه تحدياً هو تطبيق استراتيجيات لضبط الميزانيات دون تقويض الانتعاش الاقتصادي الذي مازال هشاً". وأشار إلى أن خفض العجز هو "مفتاح الاستثمارات الخاصة الكبيرة والنمو على الأمد الطويل"، مضيفين أن "الإفراط في ضبط الأسواق يمكن أن يعرقل النمو، وهذا ليس بالخطر القليل". وقبل أقل من 48 ساعة على قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة العشرين في كندا، وضع الخبيران "10 وصايا لضبط الميزانيات في الاقتصادات المتقدمة" وهو كتيب يضم إرشادات يجب احترامها لتحقيق الهدف المطلوب. ويعقد قادة دول هذه المجموعة التي تضم البلدان المتقدمة والناشئة اجتماعاً في تورونتو لمناقشة مسائل الدين العام وضبط قطاع المال وفرض ضرائب عليه وتنسيق السياسات الاقتصادية. وأولى هذه الوصايا ضرورة وضع "خطة ميزانية تتمتع بمصداقية في الأمد المتوسط بهدف واضح بوتيرة متوسطة لضبط قطاع المال أو هدف ضبط الميزانية خلال ثلاث أو أربع سنوات". أما القاعدة الثانية التي يجب أن تعتمد عليها الدول تدريجياً إذا لم يكن هناك أي إمكانية أخرى فهي القيام بخطوة كبيرة للاحتفاظ بإمكانية دخول الأسواق لتمويلها. ويقول الخبيران في توصيتهما الثالثة "يجب وضع هدف خفض الدين بالمقارنة مع إجمالي الناتج الداخلي وليس مجرد تأمين استقراره عند مستويات ما بعد الأزمة". كما أكدوا ضرورة "تبني إصلاحات في أنظمة التقاعد والتأمين الصحي بسرعة لأن الوضع الحالي غير قابل للاستمرار"، بينما دعت التوصية السادسة الحكومات إلى أن تكون "عادلة". وقال إنه "من أجل ضمان الاستمرارية يجب أن يكون الإصلاح الضريبي عادلاً" مع الإبقاء على تعويضات اجتماعية "مناسبة". وتدعو التوصيتان السابعة والثامنة الدول إلى "إصلاحات أكبر لتشجيع النمو" و"تعزير المؤسسات المالية". وأخيراً أكد بلانشار وكوتاريلي في وصيتهما الأخيرتين ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والميزانية وبين مختلف الدول.

المصدر: أ ف ب

28 يونيو 2010

العراق يطرح تشييد 4 مصاف للنفط بكلفة 25 مليار دولار

طرحت وزارة النفط العراقية أمام كبرى الشركات العالمية مشروع تشييد أربع مصاف لتكرير النفط، بكلفة 25 مليار دولار، يتضمن إعفاءات ضريبية وعدم تقييد المستثمر الأجنبي بشريك عراقي. وقال وزير النفط حسين الشهرستاني خلال ندوة تعريفية بالمصافي الأربعة "سيحصل المستثمر على خصم خمسة بالمئة من سعر النفط الخام مقارنة بالسعر العالمي كما ان هناك إعفاءات ضريبية وتوفير الأراضي له والنقل أيضا". وأضاف أن "الاستثمار لن يكون مقيدا نحن نبحث عن شركاء حقيقيين وبأي نسبة، أي بإمكان المستثمر استثمار المصفاة بشكل كامل او المشاركة مع عراقي". وستكون المصافي الأربعة في كربلاء بطاقة 140 ألف برميل يوميا، والناصرية 300 ألف برميل يوميا، وميسان وكركوك بطاقة 150 ألف برميل يوميا لكل منهما. و أكد رئيس هيئة الاستثمار سامي الاعرجي أن "حجم المبالغ المحتمل استثمارها في المصافي تبلغ 25 مليار دولار". ويملك العراق ثلاث مصاف حاليا في بيجي والبصرة والدورة تنتج 550 الف برميل يوميا بينها 12 مليون لتر من البنزين، و15 مليون لتر من الكاز اويل (الديزل)، وتسعة ملايين لتر من النفط الأبيض (مدافئ المنازل)، بالإضافة إلى كميات كبيرة من النفط الأسود الذي يستغل في تشغيل محطات الكهرباء". وأضاف أن "العراق سيتحول خلال الست سنوات المقبلة إلى اكبر الدول المنتجة والمصدرة وكذلك إلى دولة مصدرة رئيسية للمشتقات النفطية".

المصدر: أ ف ب

قطر ترصد 100 مليار دولار لتأهيل بنيتها التحتية لاستضافة مونديال 2022

صرح وزير الاقتصاد والمالية القطري، أن حكومة بلاده تخطط لإنفاق نحو 100 مليار دولار خلال السنوات الـ4 المقبلة على مشاريع تتعلق أساساً بقطاعات البنية التحتية، وقال المهندس محمد خضر، المسؤول في إدارة التخطيط العمراني القطرية، إن حصول قطر على شرف تنظيم «مونديال 2022» سيسرع من تنفيذ هذه المشاريع لتشكل عاملاً حاسماً في أن يكون هذا الحدث العالمي الكبير الأفضل والأروع في قطر، وتخطط هيئة الأشغال العامة في قطر لبناء شبكة حديثة متطورة من الطرق بمعايير ومواصفات عالمية، فضلاً عن بناء الجسور والأنفاق لتسهيل حركة التنقل، إضافة إلى شبكة قطارات سيتم الشروع في تنفيذها مطلع العام المقبل ويستغرق إنجازها 5 أعوام. وتكلف شبكة القطارات لوحدها قرابة 25 مليار دولار، وستقوم بتنفيذها شركة ألمانية متخصصة لها تجارب عالمية سابقة في بناء شبكة المترو والقطارات. وقال خضر إن هذه المشاريع تخضع دائماً للتطوير بحسب المتطلبات لإنشاء نظام نقل مستقبلي وفق أحدث المواصفات العالمية، خصوصاً في ضوء طلب دولة قطر استضافة كأس العالم لكرة القدم في العام 2022. وتحت قطر الخطأ لإنجاز مشروع مطار دولي جديد يتضمن أطول مدرج في العالم، بتكاليف تتجاوز 14 مليار دولار، حيث ينتظر تشغيل المرحلة الأولى من هذا المشروع خلال العام المقبل. ووفقاً لدراسة مبدئية أعدتها لجنة ملف قطر لاستضافة «مونديال 2022»، فإن الأرباح المتوقعة من تنظيم البطولة العالمية تصل إلى نحو 8 مليارات ريال (2.19 مليار دولار).

تعليق

يتوقع الاقتصاديون أن تضيق مدخلات كأس العالم الحالية بجنوب إفريقيا ما بين 0.3 و 0.7 نقطة مئوية إلى النمو الاقتصادي في هذا العام. وتراوح توقعات النمو لعام 2010 بين 2.3 و 3 في المائة. وتقدر مجموعة جرانث ثورنتون Grant Thornton للمحاسبة أن يصل نحو 373 ألف أجنبي إلى البلاد - منهم نحو 100 ألف زائر من البلدان الإفريقية الأخرى، يضحون 13 مليار رند في اقتصاد البلد خلال دورة كأس العالم التي تستمر شهراً. وقد أنفقت الحكومة الوطنية والحكومات الإقليمية ومجالس المدن نحو 40 مليار رند استعداداً لهذا الحدث. وكشف تقرير صدر عن "فيفا" أن الحكومة، ومؤسسات الخدمات التابعة لها أنفقت 846 مليار راند لتعزيز البنية التحتية، بما في ذلك الارتقاء الكبير بنوعية الطرق العادية، والسريعة حول المدن، وكذلك تحسين نظام السكك الحديدية التي تربط بين مطار جوهانسبرغ، والمركز المالي، ساندتون، وبريتوريا. وتعد السياحة في البلاد مورداً رئيسياً، حيث زار جنوب إفريقيا أكثر من عشرة ملايين أجنبي خلال عام 2009، أي بزيادة 3.8 في المائة بالمقارنة بالعام السابق، على الرغم من ضعف الاقتصاد العالمي. وأوضح التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بلغ 2.4 تريليون رند (ما يعادل 320 مليار دولار) في نهاية عام 2009، الأمر الذي يجعل البلد أكبر اقتصاد في إفريقيا. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد نحو 6.300 دولار. وخرج اقتصاد جنوب إفريقيا من أول ركود له في 17 عاماً في الربع الثالث من عام 2009، بعد أن كان متوسط النمو نحو 5 في المائة سنوياً في الأعوام الخمسة السابقة. وقد انكمش الاقتصاد بنسبة 1.8 في المائة خلال العام الماضي.

المصدر: الرؤية

28 يونيو 2010

محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي: السعودية بادرت قبل الأزمة المالية بسداد الكثير من الديون

نوه معالي وزير المالية السعودي ما تحظى به المملكة من مكانة قيادية في العالمين العربي والإسلامي ، حيث أقرت سياسة اقتصادية حكيمة سمحت لها بالتعامل مع الآخرين مع الحرص على إبقاء الأداء الثابت لأصولها المالية في الخارج . وأبرز خلال اللقاء الصحفي الذي عقده معاليه ومعالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي على هامش مشاركة المملكة في قمة العشرين التي بدأت في وقت سابق اليوم أن وجود المملكة في قمة العشرين هو حماية لمصالحها و التأثير في القرارات الدولية . مبرزا أهمية ما قدمته و تقدمه المملكة من مساعدات وقروض خارجية . من جانبه أوضح معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أهمية مشاركة المملكة في قمة تورنتو مشيراً إلى السياسات الحكيمة لحكومة خادم الحرمين الشريفين قبل وبعد الأزمة العالمية مذكراً بأن المملكة حافظت على استقرار وتطمين الدول الكبرى بحكم مكانتها الاقتصادية على المستوى العالمي. وأكد الجاسر أن مشاركة المملكة في هذه القمة تكتسب أهمية خاصة لمكانتها وللدور الذي يقوم به خادم الحرمين الشريفين في إقرار سياسات اقتصادية حكيمة خلال الأزمة الاقتصادية وبعدها مفيداً أن قمة العشرين أنجزت أعمالاً مهمة وتنتظرها أعمال مهمة أيضاً. وأشار إلى أن المملكة بادرت قبل الأزمة المالية بسداد الكثير من الديون إضافة إلى حرصها على استقرار أسعار البترول العالمية وتطمين المستهلكين باستمرار الاستقرار في الأسعار.

المصدر: واس

28 يونيو 2010

حاكم دبي يقول الامارة ستمضي قدما في كل المشاريع

قال حاكم دبي في مقابلة بثتها سي.ان.ان ان الامارة ستمضي قدما في كل المشاريع التنموية في غضون عام وذلك بعد إلغاء مشاريع بمليارات الدولارات في أعقاب التباطؤ الاقتصادي العالمي. وقال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "سنكمل كل ما بدأناه. قد تتأجل بعض المشروعات التي نفكر فيها أو خططنا لها بالفعل لمدة ستة أو ثمانية شهور أو سنة ولكن الباقي سيستمر ويتقدم." ومن المتوقع أن يشهد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ثالث أكبر بلد مصدر للنفط أبطأ نمو في منطقة الخليج هذا العام في ظل تعرض البنوك الكثيف لإعادة هيكلة بقيمة 23.5 مليار دولار لمجموعة دبي العالمية الحكومية المثقلة بالديون. وقال الشيخ محمد ردا على سؤال ان كانت دبي بحاجة إلى مزيد من الدعم الخارجي للمضي في إعادة الهيكلة الحالية "لست قلقا بشأن الشركات فلديها الثروة وستعود للتألق قريبا جدا." ولم يحدد الشيخ محمد وهو أيضا نائب الرئيس ورئيس الوزراء لدولة الإمارات الشركات ولا المشاريع التي يشير إليها في نص المقابلة. كانت دبي العالمية توصلت إلى اتفاق مع بنوك رئيسية في مايو بعد الحصول على مساعدة بمليارات الدولارات من إمارة أبوظبي لكن باقي الدائنين مازالوا ينتظرون البنود النهائية. وتقول وحدة لمجموعة أخرى هي دبي القابضة المملوكة للشيخ محمد أنها قد تباع أصولا لمعالجة ديونها بعدما خسرت 6.2 مليار دولار في 2009. وتسببت الخسارة في تفاقم التحديات التي تواجهها دبي القابضة للوفاء بالتزاماتها التي تقدر بنحو 14.8 مليار دولار هي جزء من ديون إجمالية تبلغ 109 مليارات دولار على حكومة دبي والكيانات التابعة لها.

المصدر: رويترز

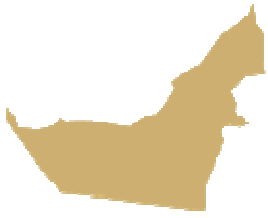
تخفيض مدة التوقف عن السداد إلى 90 يوماً واحتساب الاحتياطي العام بـ1.25% من الأصول .. تطبيق فوري لنظام "المخصصات" الجديد

ذكرت مصادر مصرفية، أن تطبيق نظام المخصصات الجديد، الذي أقره مصرف الإمارات المركزي ويشمل البنوك وشركات التمويل والاستثمار المالية في الدولة، سيكون فورياً بدءاً من نتائج الربع الثاني الذي ينتهي بعد بضعة أيام، منوهة إلى أن المركزي سيحيط البنوك خلال الأيام القليلة المقبلة بمواد النظام الجديد بعد التعديلات التي طرأت عليه على ضوء المقترحات التي قدمتها البنوك وناقشتها مع المركزي عندما اقترح النظام الجديد. ومن أبرز ما تضمنته الصيغة النهائية للنظام الجديد، تخفيض مدة التوقف عن السداد للقروض التي تصنف دون المستوى العادي، من 180 يوماً إلى 90 يوماً، واحتساب الاحتياطي العام (مخصصات الجانب غير المصنف في محافظ البنوك)، بـ1.25% من إجمالي الأصول، بالإضافة إلى تصنيف القروض، بين عادية وقروض تحت المراقبة وقروض دون المستوى العادي وقروض مشكوك في تحصيلها وقروض الخسارة. وفي ظل النظام الجديد أكدت المصادر، أن جميع المقترضين من البنوك، سواء كانوا أفراداً أو شركات عامة أو خاصة، سوف يخضعون للتصنيفات الخمسة الواردة في النظام، والتي يحدد لكل منها فترة زمنية لتوقف السداد يقرر مقابلها نسبة محددة من المخصصات ينبغي على البنوك اتخاذها، وأشارت إلى أن معظم البنوك في الدولة بدأت مع بداية الربع الثاني تطبيق هذا التصنيف على قروضها استعداداً لتنفيذ النظام الجديد فور صدوره بشكل رسمي.

تعليق

كشفت إحصائية صادرة عن المصرف المركزي عن توقف تصاعد وتيرة الارتفاع في مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها خلال شهر مايو من العام الجاري، حيث أشارت الأرقام الواردة في إحصائية المركزي إلى تراجع إجمالي حجم هذه المخصصات بنسبة 2،2% وبواقع 800 مليون درهم لتصل إلى 35،2 مليار درهم بنهاية شهر مايو وذلك مقابل 36 مليار درهم في نهاية شهر ابريل الذي سبقه. وزادت مخصصات الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها بنسبة 7،9% وبواقع 2،6 مليار درهم لترتفع من 32،6 مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر من العام الماضي وصولاً إلى 35،2 مليار درهم بنهاية شهر مايو من العام المنصرم. أشادت الإحصائية إلى زيادة حجم المخصصات العامة للبنوك بنسبة 1،4% وبواقع 200 مليون درهم لتصل إلى 13،6 مليار درهم بنهاية شهر مايو وذلك مقابل 13،4 مليار درهم كما في نهاية شهر ابريل الذي سبقه لتكون بذلك البنوك قد أخذت احتياطات ومخصصات عامة بلغت 2،9 مليار درهم منذ بداية العام الجاري، حيث ارتفعت المخصصات العامة للبنوك من 10،7 مليار درهم كما في نهاية شهر ديسمبر من العام الماضي لتصل إلى 13،6 مليار درهم بنهاية شهر مايو.

المصدر: الخليج



28 يونيو 2010

دبي انترناشيونال كابيتال ترفض بيع أصولها الأوروبية

قالت صحيفة فاينانشال تايمز ان دبي انترناشيونال كابيتال -الذراع الاستثماري لدبي القابضة- نفت تكهنات بأنها تخطط لبيع أصولها الأوروبية قائلة أنها ستحتفظ بتلك الاستثمارات لعامين آخرين على الأقل. وأضافت الصحيفة أن صندوق الثروة السيادي أرسل رسالة إلى كبار مديري شركاته للمحافظ الاستثمارية واعداء بالاحتفاظ باستثماراته التي تشمل سلسلة فنادق ترافيلودج في المملكة المتحدة وشركة الماتيس الألمانية للالومنيوم. ونقلت الفاينانشال تايمز عن دبي انترناشيونال كابيتال قولها في الرسالة أنها "لا تخطط حالياً لبيع أي من أصولها الأوروبية التي تملك فيها حصة أغلبية". وأضافت قائلة "نتوقع تصفية للاستثمارات في الإطار الزمني 2012-2015 عندما يكون لدينا قيمة مثالية تتماشى مع خطط إدارة الأعمال". وأثارت دبي انترناشيونال كابيتال المثقلة بديون تبلغ 2.6 مليار دولار تكهنات بأنها قد تدرس بيع أصول لدفع ديون دائئنها. وقالت مصادر قريبة من الشركة الشهر الماضي أنها باعت آخر أصولها السائلة المسجلة والتي شملت استثمارات في (اي.ايه.دي.اس) وسوني و(اي.سي.اي.سي.اي.سي.اي). وذكرت الصحيفة أن دبي انترناشيونال كابيتال لم تستبعد بيع أصول من محفظتها الاستثمارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد تبيع حصة الأغلبية التي تملكها في لانديس أند جير

المصدر: رويترز



الإنتاجية

أولا تعريف الإنتاجية

في ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة وعولمة الاقتصاد وتزايد شدة المنافسة في الأسواق الدولية ، أصبحت قضايا الإنتاجية وزيادة معدلاتها تحظى بالمزيد من الاهتمام من قبل رجال الاقتصاد والمفكرين والباحثين والمعنيين بالتخطيط التنموي باعتبار أن الإنتاجية مؤشراً أساسياً لتقييم معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي ومدى تحسين مستوى المعيشة مما جعل كافة المؤسسات والهيئات المحلية والاقتصادية والدولية تعمل جاهدة في سبيل توظيف المنجزات والتطورات العلمية ومبتكراتها في مختلف الميادين لصياغة وترسيخ نظريات ومفاهيم حديثة في مجال الإنتاج وتطوير أساليب قياس الإنتاجية ورصد مؤشراتها ومعالجة أوجه القصور وأسباب انخفاضها تأكيداً على أن مفاهيم ومؤشرات الإنتاجية أصبحت تمثل دليلاً لا غنى عنه لصناعة القرار وصياغة وتنفيذ الخطط والمشاريع التنموية على مختلف المستويات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن تفهم أبعادها ودور وأهمية الإنتاجية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال التعرف على تعاريف ومفاهيم ومدلولات ومؤشرات الإنتاجية وذلك على النحو التالي :

تناول مفهوم الإنتاجية ومدلولاتها هو المفكر الاقتصادي آدم سميث حيث انطلق في كتابه " ثروة الأمم " من افتراضية مفادها أنه يمكن زيادة الإنتاج وخفض تكلفته عن طريق تحسين وسائل الإنتاج وتقسيم العمل وتنظيم التبادل التجاري هذه النظرية التي تم تطويرها من قبل الاقتصاديين الذين اعتبروا أن زيادة الإنتاج وخفض تكلفته مرهونان بحسن وطريقة الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات وزيادة الطلب عليها ومن ثم زيادة الدخل القومي . أن مفاهيم ومدلولات الإنتاجية أصبحت لها معاني كثيرة وعرفت بعبارات عديدة مثال : الكفاءة ، الفاعلية ، توفير التكاليف ، تقويم البرامج ، قياس العمل ، تحليل المدخلات والمخرجات ، فاعلية الإدارة ، معايير العمل ، المناخ السياسي والاجتماعي ... وبالتالي يمكن القول أن الإنتاجية في أوسع معانيها هي تلك العلاقة التي تجمع بين مدخلات الإنتاج المختلفة والمتنوعة المباشر وغير المباشر منها للحصول على مخرجات من السلع والخدمات المختلفة . ويقول بعض الاقتصاديون مثال الفرنسي Aftalion أن الإنتاجية هي العلاقة النسبية بين الإنتاج الإجمالي المحقق في وقت محدد وعوامل إنتاج معينة Fabricant أما Veudrik فيعرف الإنتاجية بأنها نسبة الإنتاج الحقيقية إلى كمية المدخلات المادية الحقيقية ، ويقول Solomon Fabricant أن الإنتاجية هي إنتاج رجل / ساعة ، مع الأخذ في الاعتبار عنصر الجودة . وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الإنتاجية بأنها مدى حسن استخدام المواد طبقاً لمقاييس معينة ، أما Bently فيعرف الإنتاجية بأنها التحسن المستمر في كفاءة التنظيم الناتج عن الاستخدام الكفء للموارد المختلفة والعمالة والأدوات والآلات المتاحة ، وتعرف الإنتاجية بأنها مقياس التشغيل الاقتصادي للطاقات المتاحة . وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن الإنتاجية قد يكون لها العديد من المدلولات والمؤشرات سواء كانت إنتاجية كلية أو إنتاجية جزئية باعتبار أن الإنتاجية هي علاقة نسبية تتضمن معالجة بيانات ومعلومات مختلفة وغير متجانسة مما يتطلب الحذر في التعامل مع مؤشراتنا وطرق قياسها وضرورة تقديم كافة التفاصيل اللازمة لإجراء المقارنات على مستوى المنشآت أو القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية الكلية.

ثانياً أشكال الإنتاجية

الإنتاجية يمكن التعبير عنها بأشكال عديدة ولعل من أهم هذه الأشكال والقياسات ما يلي:
تأخذ الإنتاجية في المفهوم التقليدي وفي أبسط أشكالها المعادلة الحسابية لنسبة المخرجات على المدخلات : الإنتاجية = المخرجات / المدخلات ، والمخرجات : هي عبارة عن كمية أو حجم الوحدات المنتجة أو قيمة الأموال المحققة أو حجم المبيعات الموزعة أو الخدمات المقدمة ... إلخ . المدخلات : هي عبارة عن حجم أو قيمة عناصر وعوامل الإنتاج المستخدمة للحصول على المخرجات مثال رأس المال والتجهيزات والمعدات والأدوات والمواد الأولية سواء كانت مواد خام أو مواد مساعدة لازمة لإنتاج السلع والخدمات وغيرها إضافة إلى القوة العاملة المباشرة وغير المباشرة والقيمة المعرفية والتقنية اللازمة لتطبيق أحدث وأنجح أساليب الإنتاج ، ويتضح أن نمو الإنتاج لا يعتمد فقط على حجم وكفاءة ومهارة القوى العاملة ، بل هناك عوامل أخرى كثيرة تساهم في زيادة الإنتاج فبالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه يمكن الأخذ بعين الاعتبار البنية الأساسية وبعض التسهيلات والخدمات المحلية والجماعية التي تؤثر بشكل مباشر على تحسين النشاط الاجتماعي، وتتوقف قيمة ودقة مؤشر الإنتاجية على دقة وحقيقة المعلومات والبيانات المتاحة وطريقة القياس المتبعة . قد يختلف مفهوم الإنتاجية بحسب الهدف من الإنتاج الذي قد يكون اقتصادياً أو اجتماعياً .. إلخ ذلك أن القطاعات والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق أقصى حد ممكن في الأرباح فهي تنظر إلى الإنتاجية على أنها القدرة على استخدام عناصر الإنتاج أو أحد عناصره بالشكل الذي يمكن من خلاله الحصول على أفضل إنتاج بأقل تكلفة وباستخدام التكنولوجيا المتاحة في حين أن القطاعات التي تؤدي خدمات معينة ليس الهدف منها الربح فهي تنظر إلى الإنتاجية على أنها عملية تحقيق مستوى معين من الإنتاج باستخدام عناصر إنتاج محددة بصرف النظر عن العائد المادي .

ثالثاً قياس مستوى الإنتاجية :

يمكن استخلاص مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال قياس مؤشرات ونسبة ارتفاع الإنتاجية ولعل طرق القياس الأكثر شيوعاً هي :



28 يونيو 2010

1- الإنتاجية = المخرجات / المدخلات قياس الإنتاجية = قياس الإنتاج / قياس الموارد .
2- الإنتاجية الجزئية = المخرجات / أحد عناصر المدخلات فهي نسبة بين المخرجات وعنصر واحد من العناصر اللازمة للحصول على المخرجات ومن هنا يمكن الحديث على الإنتاجية الجزئية لرأس المال أو للعمالة أو للمواد أو للمعدات والآلات ... إلخ ، وحساب هذه المؤشرات الجزئية يكون على النحو التالي : إنتاجية رأس المال = قيمة الإنتاج / إجمالي قيمة الاستثمارات . إنتاجية المواد = الإنتاج (الكمية أو قيمة) / المواد المستخدمة في الإنتاج (كمية أو قيمة). إنتاجية العامل = الإنتاج (كمية أو قيمة) / العدد الإجمالي للعاملين ومن مميزات استخدام الإنتاجية الجزئية سهولة الفهم والقياس والحصول على بيانات دقيقة خاصة بأحد عناصر الإنتاج أسهل من الحصول على بيانات أيضاً دقيقة لكافة عناصر الإنتاج وتعتبر وسيلة جيدة ومؤشر مهم للتشخيص وتقييم أداء الوحدات الإنتاجية ، ونجاحها في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج السلع والخدمات المطلوب توفيرها ، وتكون المؤسسة أكثر نجاحاً عندما تنتج كمية معينة بأقل عناصر إنتاج (رأس مال ، عمل ...) ولعل مؤشر إنتاجية العامل يعتبر من أهم المؤشرات حيث أن العنصر البشري يعتبر من أهم عناصر الإنتاج فهو الذى يتحمل العبء الأكبر في عملية الإنتاج من حيث التخطيط والتنظيم والتنفيذ والإشراف والرقابة والتشغيل وله انعكاسات مباشرة على الناتج النهائي في حين أن بقية عناصر الإنتاج هي في الحقيقة عناصر جامدة في حاجة لتدخل الإنسان لزيادة فاعليتها في تحقيق مستوى معين في الإنتاج وتعطى مؤشرات الإنتاجية لكل ساعة عمل أو لكل عامل .

ويتم قياس الإنتاجية بالمعادلة بين قياس الإنتاج وقياس الموارد مع العلم بأن الإنتاج يضم مجموعة متنوعة ومختلفة من عمالة ذات مهارات متفاوتة وآلات وتجهيزات ومواد استهلاكية متعددة الأشكال مثال المعرفة فكيف يمكن قياسها . ويمكن أن نذكر بعض أساليب القياس المستخدمة مثال الكمية : وتعنى عدد من العناصر المتجانسة أو الحجم أو القيمة . فعلى مستوى المنشأة تكون إنتاجية المنشأة = حجم المبيعات / قوة العمل (عدد) فهي طريقة لا تعبر عن الإنتاجية الفعلية إنما تساعد في تحديد مساهمة المنشأة في الإنتاج بمعنى القيمة المضافة . وعلى المستوى الوطني فإن الإنتاج يعنى جميع المواد والخدمات التي تم إنتاجها من قبل مجموع المؤسسات الاقتصادية والتي تشكل الثروة التي حققتها الأمة وتكون علاقة الإنتاجية وفق المعادلة : الإنتاجية = الثروة / المواد المدخلة وتقاس الثروة بقيمة الناتج المحلي الخام (PIB) . ويؤخذ في الاعتبار فقط عنصر واحد من المواد المدخلة وهو عنصر إنتاج العمل (يعبر عنه بساعات العمل) : الإنتاجية = الناتج المحلي الخام / العمل . وفي حالة عدم التوضيح فإن الإنتاجية تعنى إنتاجية العمل الظاهرية على أن ننسى أن الإنتاجية تخضع وترتبط بمجموع عناصر الإنتاج وبكيفية وطريقة تركيبها واستخدامها . لا يقاس فقط الإنتاجية وإنما أيضاً يقاس نسبة نمو الإنتاجية من سنة إلى أخرى وهي التي تؤثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة باعتبار أن متوسط مستوى المعيشة بالنسبة لبلد معين يتم تقييمه من خلال العلاقة التالية : الناتج المحلي الخام / حجم السكان . ويعتبر هذا المؤشر (نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي) الأكثر استخداماً للمقارنات الدولية لمستوى المعيشة .

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نستخلص أن الإنتاجية ومعانيها لا تعتبر كاملة إلا إذا صاحبها توضيحات ، حيث أن طرفي النسبة أي المخرجات والمدخلات يتضمن كلا منهما الكثير من المعاني فالمخرجات بالمعنى الاقتصادي تعنى السلع المنتجة والخدمات عامة سواء كانت صناعية أو زراعية أو غيرها مثل خدمات الصحة والتعليم والنقل والاستشارات والأبحاث وهي أمور يصعب قياسها ، والمدخلات بالمعنى الاقتصادي تعنى كافة الجهود التي ساهمت في الإنتاج وهي أيضاً يصعب قياسها قياساً علمياً دقيقاً فهل تقاس الإنتاجية على أساس تغيير مدخل واحد وتثبيت باقي المدخلات أم على أساس كل المدخلات بالنسبة إلى المخرجات .

أن الإنتاج والإنتاجية لا يكونا بالضرورة مرتبطين ارتباطاً موجباً ، فزيادة الإنتاج لا تعنى بالضرورة زيادة الإنتاجية فقد يصحب ذلك نقص في الإنتاجية والعكس صحيح ، فمن الممكن زيادة حجم الإنتاج بزيادة حجم المدخلات بنسبة أكبر وفي هذه الحالة تنقص الإنتاجية وقد تكون الزيادة في الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في المدخلات وفي هذه الحالة تكون زيادة الإنتاج بنسبة زيادة الإنتاجية .

رابعا أهمية ودور الإنتاجية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة :

من خلال تعريف ومفاهيم الإنتاجية وطرق قياسها يتبين أن الإنتاجية ترتفع حيث يرتفع حجم المخرجات مع ثبات أو انخفاض حجم المدخلات أو حين يرتفع حجم المخرجات مع ارتفاع حجم المدخلات ولكن بنسبة أكبر وكذلك إذا انخفض حجم المدخلات مع ثبات حجم المخرجات ، وبالتالي فإن زيادة الإنتاجية تعنى الحصول على نفس المنتجات كما ونوعاً ولكن بتكاليف إجمالية أقل . فالمقصود من الإنتاجية ليس الإنتاج الأوفر وبنوعية أفضل بل أنها تقليص لوقت العمل والجهد المبذول في إنتاج وحدة من المنتجات وانخفاض سعر التكلفة وهي أيضاً منح العامل المزيد من المكاسب المادية والمعنوية بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق المحلية أو الدولية . كما أتضح أيضاً انعكاسات الإنتاجية على مستوى المعيشة من خلال ارتباطها الوثيق بالثروة التي يمكن تكوينها وأصبح البحث عن الإنتاجية من المطالب الحيوية لتحسين مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب حيث أن زيادة الإنتاجية تعتبر في نفس الوقت محرك النمو الاقتصادي والوسيلة الوحيدة التي تملكها الدولة لخلق فرص عمل منتجة والتصدي لمشكلات البطالة . وتتمثل أهمية مؤشرات إنتاجية العمل في ارتباطاتها وعلاقتها العضوية بحجم ووتيرة الإنتاج القومي الذي يعتمد نموه على زيادة ساعات العمل ورفع الإنتاجية بمعنى زيادة الإنتاج



(الناتج المحلي الخام PIB) لكل ساعة عمل إضافة إلى زيادة نسبة السكان النشطين اقتصاديا (نسبة أعلى من المنتجين) . وعلى الرغم من الدور الرئيسي الذي تلعبه الإنتاجية في مجال المنافسة ومردودية وتنمية المؤسسات الاقتصادية وتأثيراتها الإيجابية في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة لا تزال الأهداف المرجوة من تحسين الإنتاجية محل كثير من الجدل بين مؤيدي ومعارضين فالمؤيدون يرون أن تحسين الإنتاجية يعتبر الشرط الأساسي لاستمرار التقدم وتحسين مستوى المعيشة بينما يرى المعارضون أن الإنتاجية هي سبب من أسباب التلوث وتدهور البيئة والموارد الطبيعية وتدهور ظروف العمل ومصدر قلق من جانب تقليص فرص العمل وتفاقم مشكلات البطالة وتتمثل المبررات التي يقدمونها في شكل العلاقة الحسابية العكسية التي تربط بين الإنتاجية والتشغيل وأن زيادة الإنتاجية قد تؤدي إلى تراجع التشغيل . ويمكن تفهم العلاقة الجدلية بين الإنتاجية والتشغيل من خلال التعرف على كيفية تحسين الإنتاجية وذلك من خلال التعريف البسيط للإنتاجية فهي تعبر عن كمية الإنتاج منسوبة إلى كمية العوامل المستخدمة للحصول على هذا الإنتاج وبالتالي فهي ترتفع عندما ترتفع كمية الإنتاج أكثر من كمية العوامل المستخدمة أو الإبقاء على كمية الإنتاج باستخدام أقل عوامل إنتاج . ومن خلال هذا التعريف البسيط للإنتاجية يتضح أنه في حالة ارتفاعها من خلال زيادة الإنتاج باستخدام عوامل إنتاج مثال عنصر العمل بحجم ثابت أو أكبر فإن النتيجة النهائية تكون مفيدة للجميع ، وفي رأى العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين فإن النظرة التي تركز فقط على العلاقة الحسابية العكسية بين التشغيل والإنتاجية هي نظرة ضيقة ومحدودة جداً حيث أن التجارب العملية أثبتت أن قضية تراجع التشغيل التي تواكب ارتفاع الإنتاجية تعتبر مرحلة انتقالية طبيعية في مسيرة التنمية باعتبار أن القاعدة العامة المتبعة في العملية التنموية منذ زمن بعيد تقوم على أساس الانتقال التدريجي من اقتصاد زراعي ذو قيمة مضافة ضعيفة إلى اقتصاد صناعي مرتفع القيمة المضافة وهذا التغيير المؤسسي ينشط الإنتاجية الإجمالية ، ومهما كان مصدر زيادة الإنتاجية والتحديات التي تحدث على الاقتصاد الكلي فهي تؤدي في النهاية إلى تنشيط التشغيل . وعلى المدى البعيد يمكن القول أنه لا يوجد بالضرورة تناقض بين زيادة الإنتاجية وزيادة التشغيل ، حيث أنه يتبين من خلال متابعة تطور النظريات الاقتصادية وتاريخ الأداء الاقتصادي العالمي أن الإنتاج والإنتاجية والتشغيل يسيرون في اتجاه الارتفاع بنسب متفاوتة وتكفي الإشارة في هذا الإطار إلى أن الثورة الصناعية قد رافقها نمو كبير في التشغيل على الرغم من تخوف العمال من تقليص العمالة بسبب إدخال آلات جديدة وتحديث التقنيات .